

حلقة نقاشية عن البعد الخارجي للثورة المصرية

إعداد: مدحت ماهر

23/03/2011

تأخر موضوع الخارج في الاهتمام والنقاش المصري؟ إما لأن وطأة الداخل كانت شديدة، بالإضافة إلى ما بدا من نكاء الثورة في أيامها الأولى في التعامل مع الخارج بالإغفال والإرجاء وما يشبه التمويه؟ أو أن السياسة الخارجية تبدأ حين تكتمل رؤيتنا للسياسة والحالة الداخلية، فالأولى امتداد للأخيرة كما كان يؤكد د.حامد ربيع... وهذا فعلا عين المراد أن تصل إليه الثورة: مشروع قومي للداخل يمتد إلى الخارج.

للإجابة عن هذا، عقد مركز الحضارة حلقة نقاشية معمقة لعصف الذهن حول البعد الخارجي

للثورة للفترة من ٢٥ يناير إلى سقوط مبارك، وذلك على مستويين:

١- كيف نظر الخارج إلى الثورة ودلالاتها وكيف تفاعل الخارج معه؟

٢- كيف يجب أن نتوجه نحن نحو هذا الخارج في الفترة المقبلة؟

المحور الأول: الخارج وموقفه من الثورة

وقد أفرزت النقاشات على المحور الأول الآتي:

أ. بالنسبة للخارج الدولي الرسمي:

- هاجم النظام بعض القوى الدولية وادعى أنها ذات أجندات معينة ضد مصلحة مصر (الجانب الأمريكي - الإيراني - ومثل إعلان القبض على عناصر من الخارج في الثورة: ٣٠ إيرانياً أو ما إليه...)، ثم عمل على تشويه الثورة بلصقها بعلاقات مع الخارج، وخطاب رفض التدخل الغربي. وثمة زيارات ضئيلة (مثل سامي عنان للولايات المتحدة وإن سبقت الحدث مباشرة) واستقبال وزير خارجية الإمارات.
- كان خطاب الثورة تجاه الخارج قليلاً، وفي إطار الردّ على الخطاب الحكومي التشويهي (للتأكيد على وطنية الثورة).
- ازدواجية الخطاب الخارجي: فالمواقف الأمريكية والأوروبية عانت من اضطراب بين القيم والمصالح. وكانت الخلاصة أن خطاب الخارج بدا بصفة عامة لصالح بقاء النظام

- واستقراره؛ لأنه تابع له ومحقق لمصالحه، لكن مع محاولة كسب وقت لاستبيان الأمور. ويرجح أن التحول الحقيقي في الموقف الأمريكي تجاه الثورة برز منذ يوم ٧ فبراير مع اتساع المظاهرات وتراجع الدولة (خطاب التغيير الآن) من بايدن ثم أوباما.
- والأرجح أن لم تحصل محاورة مع الجيش يقال على ضوءها إن الجيش امتنع عن ضرب الثورة بالأسلحة نتيجة ضغوط خارجية. لكن قيل إنه تم التواصل بين القيادتين العسكريتين في أمريكا ومصر، فنمة روابط مستقرة بين الجيش والولايات المتحدة عن طريق بعثات الدراسة واستكمال التعلم العسكري والمعونات، ولكن تأثيرها على مجريات الأمور الأخيرة محل شك ونظر. فالراجح أن الولايات المتحدة لم يكن لها تأثير حقيقي على الجيش أو الثورة في الحالة الراهنة.
 - وبالنسبة إلى طبيعة توجه الولايات المتحدة نحو الثورة من مدخل قضية حقوق الإنسان فقط اتضح من التردد الأمريكي في البداية أنه ليس بالمدخل الحاسم وحده وأنه لا بد من ربطه بحسابات المصالح الأمريكية الأمنية والاقتصادية.
 - الفارق بين الموقفين الأمريكي والأوروبي من التحول الديمقراطي: أن الولايات المتحدة تتحرك غالباً نحو التحول بالمجتمع المدني بدون مشروطية... وتنتقد أوروبا التي تقدمها مع مشروطية (مثل حماية الأمن الأوروبي..); أي إن أوروبا تتكلم مع الدول وأمريكا مع المجتمعات (...). فمثلاً سياسة ساركوزي وعلاقتها بتونس وبمبارك. ففرنسا تغير وزير الخارجية لتحسين صورة ساركوزي في الخارج. ولكن يبدو أن الثورة تقدم نوعاً رهيباً من التلون في التعامل مع الثورة. ومن حيث الأدوات يلاحظ اعتماد أوروبا على: الأداة الاقتصادية والثقافية. بينما تعتمد أمريكا على: تربيط علاقات وبناء قوى (خطابية وسياسية).
 - موقف إسرائيل: مع النظام، استناداً إلى خلفية العلاقات. ومن المهم: التمييز بين إسرائيل وغيرها في دول الجوار... ويذكر أنه بالنسبة لأمريكا وإسرائيل: أثناء الثورة حاول النظام أن يستخدمها كفضاعة ضد الثورة (تحركات الأسطول السادس. لهذا كله، من المهم المبادرة بتحديد (دور الخارج)؛ فهم لا يفهمون إلا علاقات (القوة) الماثلة على الأرض: سياسياً واقتصادياً وعسكرياً... لكن هذا المعنى - ومع نهضة الشعوب- ينبغي أن تتسع إمكاناته.

ب. قوى إقليمية وعربية

- النظم العربية عامة غلب عليها الخوف من اندلاع الثورة في بلدان عربية أخرى.
- ثمة تصريحات عربية تحاول تصوير الأمر على أنه كله "تدبير إسرائيلي وأمريكي". لكن الحقيقة أن الثورة كانت مفاجأة للجميع، ولأمريكا نفسها، ولم تكن صنعة لأحد. وأن أمريكا إنما أيدت الثورة لمنع انهيار الدولة ككل. وأن أمريكا تدعم النظام لا مبارك خاصة بعد تداعي مكانة الأخير. ونحن ينبغي نميز بين أمرين: أمريكا صانعة الثورة: وهذا مرفوض، وأمريكا تدير الحدث من أجل مصالحها، وهذا طبيعي.
- الموقف الليبي: نفس الموقف من تونس، واستعداد لاستقبال مبارك.
- الموقف السعودي: الملك عبد الله يضغط على الولايات المتحدة لدعم مبارك، وأنها ستوفر الأموال لنظام مبارك ويمكنها استضافة مبارك.
- موقف إيران: مضاد للنظام، هذه بشارة ثورة إسلامية، انطلاقاً من دستورهم.
- موقف تركيا: أبرزه خطاب أردوغان وخطاب النصيحة بالرحيل، استناداً إلى أصول السياسة الخارجية الحالية...
- وثمة تحفظ على أن كل الدول الأفريقية تمثل تابعاً لسياسات دولية وعالمية (غربية).
- وبالنسبة لدلالة نجاح الثورة بالنسبة للتحالفات والمحاور العربية الراهنة، فالدول نفسها في حالة حراك: السعودية والأردن من دول المسالمة، وإيران وسوريا في دول الممانعة... مرور البارجتين الإيرانيتين من قناة السويس - أحداث السودان - حكونة وحدة وطنية في تونس - ثورات هنا وهناك ... من المرجح أن ذلك سيؤدي إلى تغييرات جوهرية في علاقات هذه المنطقة مع العالم.

ج. بالنسبة إلى الخارج الدولي المدني: فكان له خطاب تجاه الثورة، وكان خطاب تأييد غالباً.

- والمدني الإقليمي (حزب الله وحماس): أما حماس فدفعت مظاهرات تضامناً مع الثورة. وأما حزب الله: فأبرزه خطاب حسن نصر الله ومباركته الثورة.
- من المبكر القطع بأن الثورة المصرية قد أدت إلى تغيير صورة العربي والمسلم في الذهنية الغربية بصورة أساسية.

المحور الثاني - الثورة ومستقبل السياسة الخارجية المصرية

هناك ثورات تغير النظام وأخرى لا تتغير... في الحالة المصرية الدولة لم تزُل حتى الآن وهياكلها لا تزال قائمة. ونحن ننطلق من احتمال نجاح الثورة وأنها تحتاج إلى رؤية. والقاعدة العامة أنه يترتب على الثورات الحقيقية تغييرات في السياسة الخارجية، ولكن في الحالة المصرية لم نصل بعد إلى هذا المستوى، لكن الثورة تفكك الأركان، وتزيل الكوابح وتقدم فرصاً، وثمة عمل بنائي يكمل عليها نحن بصدد التفكير والتناقص فيه.

والسؤال هو:

هل نموذج ميدان التحرير سينعكس في إحداث تغييرات حقيقية على السياسة الخارجية المصرية؟ وماذا إذا تعرض هذا النموذج -لا قدر الله- لانتكاسة؟

على مستوى الرؤية والاستراتيجية:

- السياسة الخارجية المصرية لا تبنى على المواقف التي ظهرت أثناء الثورة بل على هوية الدول والمصالح المشتركة. وإذا كانت السياسة الخارجية إنما هي امتداد للسياسة الداخلية فقد طبق النظام الساقط هذه القاعدة بطريقته المغلوكة والمعهودة: فلقد كانت الخارجية المصرية تابعة لداخليتها وناقلاً لما ترويه الداخلية والأمن عن الخارج، (فترسل الداخلية إلى الخارجية بيانات بالمعلومات التي ينبغي أن ترد بها على الخارج).
- السياسة الخارجية يبدأ بناؤها من تأسيس السياسة الداخلية الأمر الذي يتعلق بثلاثية أساسية: الهوية المصرية + المرجعية الحضارية + المصالح الحيوية.
- نحن بسبيلنا إلى استقلال داخلي وفك لقيود قوى المجتمع، وهذا يؤهلنا لكي نتحرك في الخارج باتجاه القضايا الإنسانية والشعوب المستضعفة وأن نعبر عن قيم المجتمع المصري... (فنحن نحتاج إلى مجتمع شديد القوة داخليا لكي تثمر قوته في الخارج).
- واليوم نحن أمام مشروعين للسياسة المصرية الداخلية فالخارجية: مشروع نظام مبارك، ومشروع الثورة:
- **فمشروع مبارك الداخلي اتسم بأنه:** استبدادي استعلائي قمعي، وكان لهذا انعكاسه على السياسة الخارجية لمصر، فبدأ فيها: الاستسلام لأحادية النظام العالمي، والتوجه المكثف نحو الغرب. وأيضاً هو مشروع بيروقراطي غير إبداعي، أدى -في الخارج- إلى مشروع عصابي فاسد يقيم علاقات مشبوهة مع أمثال بيرلسكوني. وبناء عليه كانت الثمار الرديئة لهذا المشروع الفاسد: فشلاً كاملاً في الحفاظ على المجال الاستراتيجي، ووقائع من الفشل الرمزي في كل مقام، وتراجع المكانة والدور لصالح قوى دولية وإقليمية أخرى.

- أما نموذج الثورة فيقدم بواذر: مشروع ثوري، سلمي، قيمى، حقوقي، شبابى، شعبى، مجتمعى، تعددى، تعاونى، تكافلى، جهادى: دفاعى وطلبى، وإبداعى؛ أى بالمجمل: هو مشروع حضارى بالمعنى الشامل لمفهوم "الحضارى". مشروع يتصل بروح الشعوب العربية والإسلامية، فهو يمتد إلى الدائرة العربية والإسلامية، ومن المنتظر أن يعطيها حال ترسخه الأولوية في السياسة الخارجية المصرية المقبلة، وأن يعاد التفكير في مفهوم "الدوائر" لصالح الدوائر الحضارية القريبة.
- ومن المهم في هذا الصدد أن نضيف مع سلمية الثورة سمة الجهادية الدفاعية؛ ليكون السلام المنشود قوياً ومحماً، فمن المهم أن نمتلك القدرة على استعمال القوة -بكامل وجوهها- لحماية القضايا ودعم المواقف.
- وكذلك: مواجهة الاستبداد الدولي (مجلس الأمن وحق الفيتو): فالعدالة يجب أن تتحرك من الداخل إلى العالم، وبالتالي نراجع هيكل النظام العالمى وتوزيعه قواه القائمة على أساس هيمنة طرف أو أطراف معينة على القرار العالمى والسياسات الدولية... وهذا هو ما يسمى اليوم "بالديمقراطية العالمية" والتي تستوجب تغييراً جذرياً في هيكل النظام.
- ومن ناحية المبادئ والأدوات معاً: ثمة منظومة من القيم التي أفرزتها أو بالأحرى أبرزتها الثورة وتصلح لتجديد كل من السياسة الداخلية والخارجية لمصر: كرامة / عدالة اجتماعية / حرية. وهذه المنظومة القيمية يمكن -من خلالها- أن نتلاقى مع العالم بما فيه الدول الغربية، فنرفض كل ما يعارض منظومة قيمنا وقيم الإنسانية ونتعاون فيما يتوافق معها. وقد يصل بنا هذا إلى مواجهة المظالم التي يتعرض في كل شعوب العالم الفقيرة أو المقهورة. ولا شك أن توسيع نطاق الحركة والمساندة للخارج يمثل زيادة في الموارد، ويمثل إضافة إلى قوة الدولة ودعمها لمواقفها وقضاياها الإقليمية والدولية.

القضايا:

- حدودنا الرئيسية مهددة من جهاتها الثلاث: الجنوب، والشرق، والغرب. وهذا يدخل في تحالفات الخارجية المصرية مع القوى الإقليمية تبنى من باب التنافس لا الصراع أو العداء. وربما تكون تنافسية تكاملية. وهذا يتوقف على قدرة على توظيف أدواتها في السياسة الخارجية.
- التحالفات الخارجية (المثلث الحضارى: المصري- التركي - الإيراني) ويعبر عن الأمة ويختلف عن منظمة المؤتمر الإسلامى وطاقتها المحدودة... لكن هذا الإقليم-القاعدة لابد أن يستند إلى: (قوة ذاتية + قيم + آليات نافذة ومنفذة لطاقت الداخل).
- بالنسبة للتحالف مع الخارج وتلقى الدعم منه فالواجب تحويل هذا الدعم إلى القنوات التي تحقق مصالحنا.

- إعادة ترتيب أولويات الدوائر الخارجية، وتصفير المشكلات... ودعم مبادرات من أجل تحريك تسوية المنازعات مع الأطراف الإقليمية.
- تأسيس للدور الخارجي في الدستور (نموذج الدستور الإيراني: مواجهة الاستكبار العالمي (...).

الاستراتيجية والآليات والأدوات:

- ضرورة تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية في السياسة الخارجية، وأن تتوجه السياسة الخارجية المصرية إلى الشعوب في الخارج، وأن نبدأ بالتزامن الآن مع القضايا الإنسانية [من الآن].
 - التفاعل مع المجتمع العالمي world community، فالحالة الشعبية المصرية قدمت رسالة إلى الشعوب في الغرب، والتي بدورها ضغطت على حكوماتها فكانت موافقها - على الأقل - غير مضادة... وهنا يأتي دور منظومة القيم في إطار المجتمع العالمي المدني لتصنع قوة عالمية للدولة.
 - ثمة مشكلات خارجية يمكن لشخصيات عامة أن تتدخل فيها (الجنوب والمياه...).
 - زمام المبادرة: السياسة في السابق كانت ردود أفعال فلا سياسة إذن، لكن العلاقة بالخارج لابد أن تكون موجودة.
 - أثناء الثورة كانت التدخلات الخارجية عبارة عن ردود أفعال لتطورات الثورة. وهذا أمر يعني أننا يمكن أن نمسك بزمام المبادرة في علاقاتنا الخارجية. نريد أن يكون ذلك ساريًا في السياسة الخارجية المقبلة، فنبادر برؤى وخطط تجعل تدخل الخارج (الغرب) عليه قيود وموجهات تتجه به نحو الصالح الوطني.
 - آليات السياسة الخارجية المصرية واسعة جداً؛ فمن الآليات التي يمكن استخدامها في هذه الدبلوماسية القوي ذات الأبعاد المجتمعية والأيدولوجية:
- ١- الحركة الصوفية في مصر وامتداداتها في الخارج.
 - ٢- الحركة السلفية في حوض النيل وقدرتها على إجهاد إثيوبيا عن طريق الصومال.
 - ٣- الإخوان المسلمون وامتداداتهم.
 - ٤- وربما التيارات الاشتراكية.
 - ٥- الجاليات المصرية بالخارج والأجنبية بمصر.
 - ٦- مراكز التفكير الاستراتيجي Think Tanks.
 - ٧- دبلوماسية التنمية: وزارات الزراعة والري والاستثمار وجمعيات رجال الأعمال والغرف التجارية وتوظيفها في تنويع الأنشطة الاقتصادية في الخارج وتوسيعها.

إعداد: مدحت ماهر